

## أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان دراسة تطبيقية (١٩٩٢م-٢٠١٤م)

د. عمران عباس يوسف عبد الله

أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والتنمية الريفية - جامعة الجزيرة

د. أحمد سليمان أحمد عبد الله

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام المهدي

د. مصطفى عمر موسى العميري

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام المهدي

الكلمات المفتاحية: الديون الخارجية ، ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي

المباشر

المستخلص :

هدف البحث إلى قياس أثر الديون الخارجية على ميزان مدفوعات السودان في الفترة (١٩٩٢م-٢٠١٤ -) وكذلك التعرف على أهم أسباب تفاقم الظاهرة. اعتمد البحث على المعادلة القياسية المكونة من ميزان المدفوعات كمتغير تابع وكل من الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، FDI كمتغيرات مفسرة. وإجراء التحويل اللوغريتمي اللازم تم تقدير المعادلة اللوغريتمية الخطية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) التي أعطت نتائج بينت أن هنالك علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة عكسية بين ميزان المدفوعات والديون الخارجية. توصل البحث إلى النتائج التالية: وهيان أزمة المديونية في السودان هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة في واقع الاقتصادي السوداني. وقد يكون الاختلال ناتج عن عوامل دائمة وإذا لم تتخذ الدولة إجراءات وسياسات ضرورية للتكيف فإن الحاجة إلى تمويل العجز من المصادر الخارجية سوف تستمر مما يترتب عليها تزايد عبء الدين الخارجي وصولاً لمرحلة التدهور الاقتصادي. لهذا أوصى البحث بالآتي: ضرورة وضع وتطبيق السياسات الاقتصادية بالتنسيق مع نظيراتها الخارجية وذلك وفق الدراسات والتنبؤات الدقيقة، وضع برامج إصلاحات اقتصادية وهيكلية الكفيلة بإزالة التشوهات وأحداث نموا مستداما يقلل من الديون الخارجية ويجذب الاستثمار الأجنبي ومن ثم تؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات.

## **Abstract :**

The research aimed at measuring the impact of external debts on Sudan balance of payments during the periods (1992-2014).As well as identifying the main causes behind it.The research proposed an econometric linear logarithmic function composed of Balance of Payment (BoP) as dependent variable and both external debts and Foreign Direct Investment (FDI) as explanatory variables. Using the descriptive-analytical approach namely,The Ordinary Least Squares method (OLS), which showed that there is inverse significant relationship between the BoP External Debts while FDI merged significant inverse relationship between the balance of payments and external debt.The research attained an important result that external debts in Sudan led to serious and deep structural crisis which stemmed from inadequacy of the economic policies that adopted to Sudan economy in reality.The imbalance may be caused by permanent factors; if the State fails to take necessary actions and policies for adaptation, truly, will continue to finance the deficit from external sources, which entails increasing the external debt burden up to the stage of collapse. The research reached the following recommendations: Developing countries such as Sudan should not rely on the abroad to solve its domestic economic problems, because that should convert a large portion of GDP to meet the obligations of these countries to the abroad, and so far result in economic dependency to overseas countries. There are a need for coordination between domestic macro-economic policies and that of the outside world so as to increase foreign investments to improve the balance of payments thus, reduce foreign debts.

معظم الدول النامية تعترتها مجموعة من المشاكل الاقتصادية التي تؤثر سلباً في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية علماً بأن هذه الدول تتوافر لديها الموارد الطبيعية والبشرية والمالية والتي لو احسن التصرف في استخدامها لعادت عليها وعلى شعوبها بالخير الوفير.

من أبرز مشاكل هذه الدول هي مشكلة الديون الخارجية التي زادت حدتها في السنوات الماضية وعرقلت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرت في المستوى المعيشي للسكان وذلك نتيجة لاستقطاع هذه الديون جزء كبير من عوائد السلع والخدمات المصدرة، والتي كانت تستخدم في تمويل الواردات من المواد الغذائية الضرورية والآلات والأجهزة والمعدات الرأسمالية الضرورية لعملية التنمية ومع الازدياد المضطرد للديون الخارجية في الدول النامية والعربية منها بشكل خاص وجدت هذه الدول نفسها في وضع لا تستطيع معه الاستمرار في خدمة ديونها. تعتبر الديون الخارجية أزمة تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل واضح وهي سبب في تدهور النشاط الاقتصادي في السودان وقد ساهمت أزمة الديون الخارجية في تدهور العلاقات مع المنظمات الدولية وأصبحت بالتالي مدخلاً لتدخلات وهيمنة تحولات النظام الدولي الجديد بالرغم من أن هنالك مجموعة من الدراسات تناولت مشكلة الديون الخارجية إلا أنها تنحصر في العوامل التي أدت إلى تزايد الحاجة إلى التمويل الدولي والتي تتمثل في العجز في الحساب الجاري، تبني الدولة سياسة التمويل بالعجز، الكوارث الطبيعية والبشرية، عدم الاستقرار السياسي، عدم مراعاة شروط قدرة الإيفاء بأعباء الديون خلال المدى الزمني المتوسط، قصور أو ضعف الدراسات الاقتصادية لجدوى المشروعات دون التنظر للعلاقات المعقدة والترابطية بالديون الخارجية<sup>(١)</sup>.

ترجع جذور هذه الأزمة إلى حقبة الاستعمار، إلا أن تداعياتها بدأت منذ إفراط الدول النامية في الاقتراض الخارجي في بداية الخمسينات وحتى بداية الثمانينات عندما أعلنت المكسيك عجزها عن سداد ديونها الخارجية عام (١٩٨٢م) واستعصت عن الخل حتى يومنا هذا.

بدأت معاناة السودان من تفاقم أعباء الديون الخارجية منذ منتصف عام (١٩٧٩م) حيث واجه البلاد نقص حاد في موارد العملات الأجنبية إلى جانب تراكم متأخرات الديون. لمواجهة هذا الموقف حاولت الدولة إجراء إصلاحات اقتصادية في إطار برنامج مدعوم من مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

## أهمية البحث :

تعاني غالبية الدول النامية من مشكلة الديون الخارجية وقدمت دراسات كثيرة لوضع حلول لها وغالبية هذه الدراسات كانت تنظر لمشكلة الديون الخارجية من منظور معين دون إجراء تحليلات عميقة مثل دراسة الأثر المتبادل بين الديون الخارجية وميزان المدفوعات وهذا ما تركز عليه أهمية هذا البحث في دراسة آثار وأسباب الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان.

## مشكلة البحث :

يعاني السودان من الارتفاع المستمر في أعباء الديون الخارجية، حيث شهدت فترة السبعينات مشاريع غير مدروسة فنياً واقتصادياً فشلت مالياً. بالتالي كانهل الدولة مقابلة سداد التزامات هذه الديون. بلغت جملة الديون المستحقة على السودان (٨٠٠) مليون دولار وتراكمت متأخراتها وعجزت الدولة عن سدادها. ترتب على ذلك تدهور الإنتاج والصادر وتدهور في ميزان المدفوعات. لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث كالآتي:

ما هو أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة البحث؟ هل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية؟  
أهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

معرفة أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة

البحث.

التعرف على أسباب تفاقم الديون الخارجية في السودان.

تسليط الضوء على أهمية ميزان المدفوعات ومكوناته في السودان.

فرضيات البحث:

١- ارتفاع الديون الخارجية للسودان مارس تأثيرات سلبية وقوية على حالة ميزان المدفوعات خلال فترة البحث.

٢- مارست تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات موجبة ومعنوية كبيرة على ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة البحث.

منهجية البحث: يعتمد البحث على تطبيق المنهج الوصفي التحليلي والقياسي في بيانات المتغيرات المحددة في الفترة (٢٠١٤-١٩٩٢م).

## هيكل البحث :

يتكون البحث من أربعة مباحث بعد المقدمة حيث اشتمل المبحث الأول على الإطار النظري حول الديون الخارجية وأزمته وأسبابها وبعض الحلول المقترحة لها وكذلك الإطار النظري لميزان المدفوعات وأسباب اختلالها وطرق معالجتها. بينما تناول المبحث الثاني تطور أزمة الديون الخارجية في السودان وآثار تراكمها وبعض الوسائل الحديثة لمعالجتها، وكذلك تطورات ميزان المدفوعات السودان وعجزه المستمر ودور الاستثمار الاجنبي المباشر في ذلك. يحتوي المبحث الثالث على الإطار التحليلي للبحث. وأخيرا، النتائج والتوصيات في المبحث الرابع.

### المبحث الأول الإطار النظري حول الديون الخارجية وميزان المدفوعات أولا: مفهوم الديون الخارجية (٢)

الأرقام الفعلية للديون المستحقة على الدول النامية تتجاوز بكثير ما تشير اليه البيانات الاحصائية التي تنشرها المصادر المحلية أو الدولية عن الديون الخارجية لبلد ما أو مجموعة من الدول. فالمقصود بالدين الخارجي تلك المبالغ التي أقترضها اقتصاد وطني ما والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو اكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة<sup>٣</sup>. يلاحظ أن هذا التعريف لا يتضمن عناصر الديون التالية (١) الديون الخارجية التي تقل مدتها عن سنة وكذلك الديون المستحقة على الأفراد والهيئات الخاصة اذا كانت ديون غير مضمونة من جانب الحكومة أو الهيئات العامة الرسمية. علاوة على (٢) الارتباطات الخارجية التي لم يوافق عليها بعد من حيث حجمها وشروطها (٣) الديون مستحقة الاداء بالعملة المحلية للبلد المدين مثل ديون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية لبعض الدول النامية وتدفع بعملة الدولة المدينة (٤) أنها لا تتضمن الأرقام المنشورة عن الديون الخارجية للبلدان النامية للالتزامات الناشئة عن تواجد الاستثمارات الأجنبية الخاصة في هذه الدول.

من جهة أخرى فقد تعددت تعريفات الديون الخارجية من طرف الهيئات الدولية حيث لا يوجد تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية فقد اشتركت مثل صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E) والبنك الدولي (WB) في إعداد معجم يعتبر ضروريا لفهم مشكلة المديونية. وحسب تعريف

معجم IWGEDES للديون الخارجية الذي تبناه فإن «إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يساوي مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تفضي الي عملية دفع يقوم بها مقيمو بلد ما لصالح غير المقيمين به والتي تتضمن الالتزام بتسديد اصول الديون مرفقاً بالفوائد او من دونها او تسديد الفوائد مع الأصل او دونه ٤.

### ثانياً: طبيعة أزمة الديون الخارجية

ظهرت مشكلة الديون الخارجية في عقد السبعينات على رأس قائمة المشاكل الاقتصادية الدولية حيث ارتفعت ديون الدول النامية الخارجية من (٦٨,٦) بليون دولار عام (١٩٧٠م) وإلى أكثر من (٧١,٩) بليون دولار عام (١٩٨١م) وبعد ذلك إلى (١٢٩٧) بليون دولار عام (١٩٨٩م) ، أما خدمة هذه الديون فقد ارتفعت من (٩,٣) بليون دولار عام (١٩٧٠م) إلى (١٢٧) بليون دولار عام (١٩٨١م) وبعدها إلى حوالي (١٨٢,٧) بليون دولار عام (١٩٨٦م).

ومن الملاحظ أن ارتفاع خدمة الديون الخارجية قاد إلى استنزاف موجودات الدول النامية من النقد الأجنبي مما أعاق برامج التنمية في هذه الدول كما أن الزيادة في الديون الخارجية أدت إلى ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (٣٨,٤%) في عام (١٩٨٧م) بالمقارنة مع (١٥,٨%) عام (١٩٧٠م) ، ويبدل ارتفاع هذه النسبة على اعتماد الدول على الخارج في حل مشاكلها الاقتصادية المحلية وتحويل جزء كبير من الناتج القومي للوفاء بالالتزامات المترتبة على هذه الدول للخارج.

وصلت الديون الخارجية في العالم إلى حد يستدعي إنجاز إجراءات ضرورية خاصة حيث عجزت خمس دول عربية ( السودان - الصومال - مصر - المغرب - موريتانيا) عن سداد ديونها. وطالبت بإعادة جدولة هذه الديون على موارد هذه البلدان وحتى بعد الجدولة فقد بقى السودان والصومال عاجزين عن الوفاء بالالتزاماتها ، وذلك نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية ٥.

### ثالثاً: أسباب أزمة الديون الخارجية

تستدين الدول من الخارج عادة لغرض تمويل العجز في ميزان مدفوعاتها. بصفة عامة وهناك أسباب عديدة تؤدي إلى تلك الاستدانة ومن أهم تلك الأسباب ٦ هي:

#### ١- وجود مشاكل هيكلية متعددة الأبعاد

تعتبر أسباب عامة فبعض الدول العربية تعاني من مشاكل اقتصادية ذات طبيعة بنوية ومتعددة الأبعاد. حيث ازدادت تشابكاً وتعقيداً منذ السبعينيات

ولفهما لا بد من النظر في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وترتب على وجود هذه المشاكل انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الإنتاج الزراعي مع تزايد الفجوة الغذائية حتى وصلت (١٩ مليار دولار)، انخفاض مستويات المعيشة لغالبية السكان. بالإضافة إلى ذلك تسارع معدلات التضخم مما أدى إلى تدهور سعر صرف العملة المحلية وهروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج علاوة على ذلك، ارتفاع معدلات البطالة ما بين ١٥ و ٢٠% في أغلب البلدان العربية خصوصا غير النفطية منها وما صاحبها من هجرة مضافة.

## ٢- الأسباب الخاصة لمشكلة الديون الخارجية

الأسباب الخاصة نوعين: أسباب داخلية وأخرى خارجية. من الأسباب الداخلية العجز الداخلي وهو الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية المتزايد من جهة وعجز الإيرادات المحلية وانخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى. وهذا ما أدى إلى عجز مستمر في الميزانية العامة للدول المدينة. وتلجأ بعض تلك الدول إلى سياسة التمويل بالعجز مما يؤدي إلى تزايد توسع الدين العام الداخلي حيث يلعب الجهاز المصرفي في هذه الدول دوراً رئيسياً في هذا التمويل المحلي مما يؤدي إلى زيادة السيولة المحلية. من الأسباب الداخلية أيضاً العجز المستمر في ميزان المدفوعات الناتج من العوامل الداخلية التي تؤدي إلى تعاظم أزمة الديون الخارجية حيث تحاول الدولة في هذه الحالة البحث عن مصادر تمويل للعجز من خلال التحويلات الرسمية والخاصة إلى هذه الدول أو عن طريق الاستثمارات الأجنبية أو الاقتراض من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المديونية تلك الدولة. علاوة على ذلك فإن هنالك سوء في توظيف القروض، حيث تم توجيه هذه الأموال في بعض الدول المدينة لأغراض استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وتصديرها للكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة. وأخيراً من تلك الأسباب الخارجية لتفاقم مشكلة الديون الخارجية هي هروب رؤوس الأموال إلى الخارج نسبة لشيوع عدم الانضباط الإداري والمالي في المؤسسات العامة لتلك الدول.

من ناحية أخرى يعد ارتفاع كل من أسعار الفائدة وأسواق المال الدولية والأسعار العالمية للمواد الخام من الأسباب الخارجية لأزمة الديون الخارجية في الدول النامية. حيث تجاوزت في العديد من تلك الدول الفوائد المدفوعة قيمة أصل الدين ووأصبح بند خدمة الدين بالنقد الأجنبي يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون. وكذلك أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية إلى تدهور

شروط التبادل التجارية للدول المصدرة لهذه المواد مما فاقم من عجز ميزان المدفوعات وتزايد الميل للاستدانة من الخارج<sup>٧</sup>.

### رابعاً: إعادة جدولة الديون الخارجية

إعادة جدولة الديون تعنى إعادة ترتيب شروط سداد وأقساط الدين الأصلي وقبل الوصول إلى اتفاق إعادة الجدولة تجرى مفاوضات بين الدول الدائنة والمدينة قد تؤدي إلى فرض شروط على الدولة المدينة. وتهدف عملية إعادة الجدولة إلى إتاحة فرصة زمنية أمام الدولة التي تطالب بجدولة ديونها لفرض سياسات اقتصادية تؤدي إلى تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات مما يؤهلها إلى الوفاء بأداء التزامات الدين الخارجي. وتتضمن إعادة الجدولة نوعين من الديون أولهما هو الدين الرسمي والذي تضمنه الحكومات والوكالات الرسمية وتتم جدولة هذا الدين عن طريق نادي باريس والآخر الدين الخاص الذي تتم جدولته في إطار نادي لندن الذي يضم مجموعة من بنوك الائتمان المتخصصة. وتطالب الدولة الدائنة عادة بمفاوضات متعددة الأطراف لضمان حصول الدول الدائنة على نفس الشروط.

تقسم الديون الخارجية من حيث قابليتها للجدولة إلى ثلاثة أنواع أولها هو الديون التي لا تقبل الجدولة وهي ديون تمنحها مؤسسات متعددة الأطراف ومؤسسات دولية مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبعض بنوك التنمية الآسيوية والأفريقية وبنك الاستثمار الأوربي - وبخصوص هذا النوع من الديون فإنه يتعين على الدولة المدينة أن تقوم بالوفاء بالتزاماتها في مواعيد الاستحقاق المحدد بغض النظر عن أوضاعها الاقتصادية والمالية. ثانيها هي الديون التجارية وهي الديون التي منحها المصارف التجارية والخارجية وتتم إعادة جدولتها بالتفاوض بين البنوك التجارية والدول المدينة من خلال نادي لندن. ثالثها الديون الرسمية الحكومية وهي الديون التي تمنحها الحكومات أو تقوم بضمانها، وتعاد جدولة هذه الديون من خلال نادي باريس. تشمل اتفاقية إعادة الجدولة تحديد موعد جديد للسداد دون تعديل قيمة الدين نفسه وعلى فترة سماح لا يدفع خلالها أصل الدين.

### خامساً: مقترحات إصلاح مشكلة الديون (٨)

هنالك المئات من اتفاقات إعادة جدولة الديون التي تهدف إلى تقليل المشاكل العاجلة الخاصة بخدمة الدين، والتي قامت على إعادة جدولة الفوائد وأقساط استهلاك الدين. بينما القليل من الدول المدينة تميزت بمشاكل محددة بمدفوعات حزمة الدين،



حيث يمكن إدارتها والتعامل معها في ظلّال الوضع الراهن لحصيلة الصادرات. من أهم هذه المقترحات هي مبادلة الدين بالأسهم مما يقلل من المدفوعات السنوية لخدمة الدين وتعتبر طريقة جذابة لتقليل حجم الدين الخارجي للدول الأخذ به في النمو جسماً لهذه لعملية يقوم احد البنوك الدولية بتحويل القرض المقدم لشركة ما إلى أسهم لتقوم الشركة بالوفاء بالتزامات خدمة الدين. أما في ظل أسلوب مبادلة الدين بالائتمان الضريبي يقوم البنك الدائن بإعادة بيع الدين للدولة المدينة ، مقابل الحصول على ائتمان ضريبي يتم إعادة بيعه فيما بعد - والميزة الأساسية لهذه الخطة هي تقليل حجم الدين القائم دون حاجة لتحمل البنوك بعض الخسائر أما العيب الأساسي لها فيتمثل في فقدان الدولة المدينة لحصيلة الضرائب ، مما يسهم في تدهور العجز المالي.

تم اقتراح خطة (Baker) خلال الفترة (١٩٨٨ - ١٩٨٥م) تتمثل في شراء عنصر الزمن من جانب الدول المدينة لتقليل العجز التجاري لديها ورفع معدلات نمو الصادرات وقد تم توجيه (٣٠) بليون دولار إلى (١٥) دولة من الدول المدينة الرئيسة في فترة ثلاث سنوات في شكل قروض جديدة ، لكن تكاليف الخطة وجدت قبول ضعيف من قبل. وفي أول اعتراف رسمي من جانب الولايات المتحدة تم إدراج شطب الدين ضمن خطة إصلاح الديون وذلك لتجنب الفشل في السداد من جانب كبار الدول المدينة. وقد تم اعتبار حذف الديون هدفاً للمبادرة الأمريكية التي اطلق عليها خطة (Brady) برادى في عام (١٩٨٩م). واعتبرت المكسيك هي الحالة الاختيارية في هذا الصدد حيث تم الاتفاق بين حكومة المكسيك ونحو (٥٠٠) بنك دائن على أن تقوم البنوك بالاختيار بين مبادلة القروض القديمة مقابل الحصول على سندات جديدة ، تتضمن إما خصماً أو معدلات فائدة أقل وبالمقابل يستطيع البنك تقديم قروض جديدة. بناء على هذه الخطة تم خفض صافي مدفوعات الفائدة للخارج بنحو (١٠%) رغم أن ذلك تحقق من خلال إعادة الجدولة أكثر من كونه شطباً للديون القديمة..

فشلت خطة (Brady) في عمل إسهام مهم لتخفيض مشكلة الديون لعدد من الأسباب، لاختلاف مصالح البنوك المختلفة. وبالتالي طالبت بصف طويل من السياسات بدلاً من الاتفاق لدعم سياسة واحدة ، بعض البنوك فقد الأمل في إمكانية استرداد أمواله بالكامل ، وخاصة إذا قامت معظم البنوك الأخرى بتخفيض قيمة القروض التي لديها (Free-rider Problem). بالإضافة إلى عدم رغبة الكثير من البنوك في تقديم بتضحيات كبيرة. فوق كل ذلك لم تعالج خطة برادى مشكلة اجتذاب رأس المال الهارب للعودة مرة أخرى إلى المكسيك.

## خامساً: ميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات مرآة عاكسة للنشاط الاقتصادي في مجال الإنتاج والاستثمار والادخار لقياس عجلة التقدم الاقتصادي وهو يتأثر بالأداء العالمى والمحلى المالى والنقدى وما يترتب على ذلك من تغيرات في معدلات التضخم ونظام سعر الصرف كما يتفاعل سلبياً وإيجابياً مع الأوضاع الهيكلية في الاقتصاد (٩). يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم أو بيان حسابى يسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التى تمت في مدة معينة من الزمن (غالباً ما تكون سنة) بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجى أى غير المقيمين والتي ينشأ عنها حقوق لتلك الدول على العالم الخارجى أو ديون أو التزامات عليها تجاه العالم الخارجى. ويقصد بالمقيمين الأشخاص أو المؤسسات التجارية أو الحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية أو مالية مع الخارج. هنالك مفهومان لميزان المدفوعات وهما: ميزان المدفوعات الحسابي وهو تسجيل المعاملات بين المقيمين بدولة ما والدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة قد تكون عام وميزان المدفوعات السوقي وهو يركز على ميزان المدفوعات عند نقطة أو لحظة زمنية محددة وهو مهم في تحليل أوضاع التوازن في ميزان المدفوعات (١٠).

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاث عناصر رئيسية وهي (١١) :

الميزان التجارى (موازنة الصادرات المنظورة والواردات) ، ميزان العمليات الجارية (موازنة الصادرات غير المنظورة والواردات غير المنظورة) وميزان المعاملات الرأسمالية. أما الحساب الجارى فيمثل صافى الميزان التجارى زائداً صافى ميزان الخدمات بينما حساب رأس المال فيشمل التحويلات الرأسمالية والأصول غير المنتجة وغير المالية. أهمية ميزان المدفوعات :

تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية مسألة حيوية لأى اقتصاد وطنى وذلك للأسباب الآتية :

١- تعكس قوة الاقتصاد الوطنى ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولى.

٢- ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل ، الأمر الذى يؤدى إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة وفتائج سياستها الاقتصادية.

٣- ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه

العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ومعلوماته ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

٤- مقياس للموقف الدولي للقطر.

أسباب اختلال ميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازناً ولكن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني، قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي. وتستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل. هنالك أسباب عديدة لحدوث الخلل في ميزان المدفوعات أهمها ما يأتي (١٢) :

١- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية سواء بأقل أو بأعلى من قيمتها الحقيقية يقود إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات بتغيير حجم الطلب الخارجي للصادرات أو الطلب الداخلي على الواردات.

٢- توافر بعض الأسباب الدورية المتعلقة بالتقلبات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي انكماشاً ورواجاً ، فتتكشف الواردات أو تزيد مما قد يؤدي إلى فائض أو عجز في ميزان المدفوعات.

٣- بعض الظروف الطارئة التي قد تحصل لأسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث خلل في ميزان مدفوعات الدولة مثل حالات الكوارث الطبيعية ، اندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محلياً ودولياً.

٤- أسباب أخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات مثل انخفاض الإنتاجية في الدول النامية الناتج عن شح أدوات الإنتاج للدولة مقابلة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فتتزايد وارداتها من الآلات والتجهيزات الفنية وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة.

معالجة الخلل في ميزان المدفوعات :

هنالك إجراءات عديدة تتخذ داخل وخارج الاقتصاد الوطني لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات :

من الإجراءات الداخلية هي: بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب حالة حصول عجز في ميزان المدفوعات ، بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي ، استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية. إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن واستخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني فتتمثل في اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة ، بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج وبيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي.

#### سادساً: الاستثمار الأجنبي المباشر (١٣)

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في تقريره السنوي حول الاستثمار في العالم الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في الدولة الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً من مصادر التمويل في الدول النامية ويلعب دوراً اقتصادياً هاماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية باعتباره شكلاً من أشكال التدفقات المالية الخاصة متوسطة وطويلة الأجل. تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية نتيجة لتراجع القروض المقدمة للدول النامية في ظل تصاعد المديونية الخارجية واتجهت هذه الدول لإزالة القيود المفروضة على هذا الاستثمار. شهدت الساحة العالمية صراعاً وتنافساً بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الآليات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. إن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول معينة يتوقف على عدة عوامل وحواجز مقدمة من قبل هذه الدول وتأتي في مقدمة هذه الحواجز: حجم السوق واستقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة وتوافر البنى الأساسية ومدى اهتمام الدولة الضيفة بالاستثمار وتنمية الموارد البشرية ومدى انفاقها على أنشطة البحوث العلمية والتطوير ثم يأتي في النهاية دور قوانين الاستثمار وما تضمنه من مزايا وحواجز لجذب الاستثمار (١٤)

بالنسبة لقوانين الاستثمار في السودان فقد صدر قانون الميزات الممنوحة في عام ١٩٥٦م الذي خص بتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي وتلي هذا القانون عدة قوانين أهمها قانون تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي الذي صدر عام ١٩٧٦م والصناعي والذي صدر عام ١٩٧٤م ثم جاء تشجيع الاستثمار الشامل الذي صدر عام ١٩٨٠م.

## المدى الثاني :

### تطور الديون الخارجية وأثرها على ميزان المدفوعات السوداني

#### أولاً: أزمة الديون الخارجية بالسودان

عانى السودان من تراكم المديونية منذ عام (١٩٧٣م) حيث كانت حوالى أقل من مليار دولار أمريكى فوصل أصل الديون في جملته حتى نهاية عام (١٩٩٨م) حوالى (١١) مليار دولار لتصبح هذه المبالغ واجبة السداد علاوة على الفوائد العادية والفوائد الجزائية المترتبة عليها - حيث بلغ المجموع الكلي للالتزامات (الأصل والفوائد) حوالى (٢٠) مليار دولار حتى نهاية عام (١٩٩٩م) ١٦.

كما أصبحت حوالى (٢٣,٦) مليار دولار بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣م علماً بأن الجزء المستحق للسداد منه (١٢,٩) مليار دولار أمريكى. ويلاحظ أن نسبة إجمالي الديون الخارجية إلى الصادرات في السودان بلغت حوالى (٨) أضعاف النسبة القياسية العالمية مما يؤكد صعوبة استدامة الديون الخارجية للسودان إضافة إلى إجمالي المديونية الخارجية تمثل حوالى (٥) أضعاف إيرادات الدولة القومية بينما تشهد الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات في عجز مستمرين. بلغت ديون السودان لدى الجهات الخارجية الدائنة عام ٢٠١٠ م (٣٧,٨٠٥) مليار دولار وبلغت ديون السودان عام ٢٠١١م (٣٩,٨٠٠) مليار دولار.

ارتفعت جملة التزامات السودان الخارجية ٤٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٤م إلي ٤٤,٣٧٩ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٣م (تقديري) بمعدل ٤,٣% شملت كل مصادر التمويل وتتمثل الزيادة في ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس بنسبة ٥,٢% والدول الأعضاء في نادي باريس بنسبة ٤,٤% والمؤسسات الإقليمية والدولية بنسبة ٣,٦% وديون البنوك التجارية بمعدل ٣,٧% ومن أهم مؤشرات استدامة الدين الخارجي للسودان خلال عامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م ومن المتعارف عليها أن هذه المؤشرات تستخدم لقياس مدى قدرة الدولة على خدمة ديونها ومواجهة التزاماتها الخارجية في ظل الموارد المالية المتاحة مثل الصادرات والإيرادات الحكومية للدول بالإضافة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي وتجرّد الإشارة إلى أن المقياس المعياري المتعارف عليه دولياً لقياس مدى استدامة الدين الخارجي يتمثل في ٣٠% بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي و ١٠٠% لمؤشر الصادرات و ٢٠٠% لمؤشر الإيرادات الحكومية.

جدول رقم (١) يوضح الجهات الدائنة في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٣م) :

في عام ٢٠١٣			في عام ٢٠١٢م		مصادر التمويل
النسبة من إجمالي الدين	إجمالي الدين القائم	جملة الفوائد	أصل الدين القائم	إجمالي الدين	
١٣	٥,٧	١,٦	٤,١	٥,٥	المؤسسات الإقليمية الدولية
٣٢	١٤,١	١١,٤	٢,٧	١٣,٥	الدول الأعضاء في نادي باريس
٣٧	١٦,٣	١٠,٠	٦,٣	١٥,٥	دول غير الأعضاء في نادي باريس
١٣	٥,٦	٣,١	٢,٥	٥,٤	البنوك التجارية العالمية
٥	٢,١	٠,٠	٢,١	٢,١	تسهيلات الموردين الأجانب
١٠٠	٤٣,٨	٢٦,١	١٧,٧	٤٢,٠	الجملة

المصدر: بنك السودان المركزي، ٢٠١٣م (١٧) :

ظلت أزمة الديون تتصاعد في السودان حتى عام ٢٠١٤ حيث أصبح السودان يتصدر قائمة الدول ذات المتأخرات منها ٨٧% تقدر بمبلغ ٣٧,٧ مليار دولار عموماً هذا المتوال التصاعدي للزيادات في الديون الخارجية ترتب عليه ارتهاذا لاقتصاد السوداني والسياسة السودانية والأمن لشروط الدول المانحة للقروض ، ويساهم تراكم الديون الخارجية في تباطؤ مسيرة التنمية ويحل بتوازن ميزان المدفوعات.

ثانياً: الوسائل الحديثة لمعالجة الديون الخارجية (١٨)

صاحب إعادة جدولة الديون الخارجية للسودان إرتفاع في رصيد هذه الديون مما ترك أثراً سلبية على السياسات الإصلاحية المنفذة في فترة التسعينات. وقد تم استخدام بعض الوسائل الحديثة لتخفيض أعباء الديون أهمها ما يلي:

- ١- مقايضة الدين بالأسهم.
- ٢- مقايضة الديون الحالية بسندات تحمل مبلغ الدين الأصلي ولكنها تخضع إلى مبادلات خصم وأسعار فائدة أقل من الأسعار السائدة في السوق وبالتالي تحول دين

الدولة إلى أوراق مالية يمكن جدولتها بسهولة.

٣- مقايضة الديون ببعض عناصر التنمية مثل تحسين البيئة أو إجراء إصلاحات في مجال التعليم والصحة

٤- مشاركة المؤسسات الدائنة في ملكية الأصول الإنتاجية في الدولة النامية.

٥- مقايضة الدين بدين آخر.

بنهاية عام (٢٠٠٧م) أصبح رقم المديونية الكلية الخارجية للسودان يزيد عن (٢٧) مليار دولار أمريكي مما تتطلب الاستفادة من المبادرات العالمية وخاصة مبادرة الدول المثقلة بالديون (HIPCS). ولأن السودان دولة نامية ساعية للتنمية الاقتصادية فقد تم تمويل تلك الخطط والبرامج التنموية من الخارج لم يتم استقطابه من موارد ذاتية (أو حقيقية) أو عن طريق أو التمويل بالعجز. ولكن تعثر تنفيذ خطط التنمية نفسها أدى إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من تلك الخطط. ساهمت عدة عوامل في تزايد الحاجة إلى التمويل الخارجي السودان ومن أهمها:

تزايد واستمرار العجز في الحساب الجاري، فشل إستراتيجية إحلال التواردات وزيادة الصادرات، تبني الدولة سياسة التمويل بالعجز (بطباعة النقود)، وما صاحب ذلك من تضخم وتدهور لقيمة العملة الوطنية وبالتالي تزايد العجز في ميزان المدفوعات واللجوء إلى سد العجزات المختلفة في الاقتصاد الوطني بالديون الخارجية كما حدث في فترة الثمانينات والتسعينات ١٩. إضافة إلى ذلك ما حدث من كوارث طبيعية وبشرية وعدم الاستقرار السياسي، عدم مراعاة شروط القدرة الإيفائية بأعباء الديون الخارجية، ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المستهدفة.

من ناحية أخرى فقد تحصل السودان على العديد من القروض من المؤسسات الدولية والإقليمية وبعض الصناديق العربية الإفريقية وصندوق الأوبك وبعض الجهات الأوروبية والمؤسسات القطرية (أنظر الجدول ٢). يلاحظ منه تفاقم المديونية الخارجية نتيجة لعجز السودان عن سداد التزاماته الخارجية وخدمة ديونه الخارجية بجانب تصاعد أسعار الفوائد التعاقدية والجزائية للقروض خاصة إبان فترة التسعينات، مما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية حيث قفز نمو الديون الخارجية من ١٩% عام ١٩٨٠م حتى وصل إلى ٢٣% عام ١٩٨١م.

جدول رقم (٢) إجمالي القروض الأجنبية التي تم تقديمها للسودان خلال الفترة (١٩٥٦-٢٠٠٢م) بمليارات الدولارات الأمريكية :

التصنيف	جملة القروض والمنح	المساهمة
المؤسسات المالية الدولية	٣،٢	٢٥ %
المؤسسات المالية الإقليمية	٤،١	٣٣ %
دول التعاون الثنائي	٥،٢	٤٢ %
الجملة	١٢،٦	%١٠٠

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، دراسة استراتيجية معالجة ديون السودان الخارجية

ساهم الانخفاض في قيمة الصادرات في تقليل حجم الموارد الأجنبية مما أدى إلى تراكم المديونية خلال الفترة من ١٩٨٤م حتى الآن. بدأ السودان في نهاية عام ١٩٩٨م الاتفاق مع الصناديق العربية لجدولة متأخراتها مثل الصندوق السعودي للتنمية (١٩٩٨م)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩٩م) وصندوق أبوظبي (١٩٩٩م) وصندوق النقد العربي. وبدأ السودان فعلياً في سداد التزاماته تجاه تلك الصناديق منذ عام ١٩٩٩م حتى الآن مما ساهم في زيادة خدمة الدين خلال الفترة ١٩٩٩م حتى الآن.

جدول (٣) توزيع الدين الخارجي للسودان (١٩٩٨-٢٠٠١م) - مليون دولار :

التصنيف	المتوسط السنوي	(%) المساهمة
المؤسسات الدولية	٤٢٣٠	٢٠،٥
دول نادي باريس	٦٣٨١	٣٠،٩
دول غير نادي باريس	٦٦١١	٣٢،١
البنوك التجارية والأجنبية	٢٦٩٨	١٣،١
الموردون الأجانب	٦٩٩	٣،٤
الجملة	٢٠٦١٩	%١٠٠

المصدر:

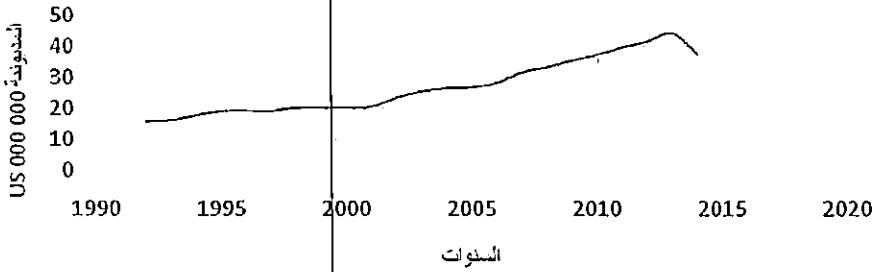
Mutasim Ahmed AbdeLmawla, The Impact of External Depts on Economic, EASSRR, Vol. XXI, No.2, (June 2005), P. 61 .20

يلاحظ أن الديون الخارجية مقسمة على دول نادي باريس بنسبة ٣٠،٩% ، وغير



الأعضاء في نادي باريس بنسبة ٣٢،١٪، والمؤسسات المالية الدولية بنسبة ٢٠،٥٪، والبنوك التجارية العالمية بنسبة ١٣،١٪، والموردون الأجانب بنسبة ٣،٤٪. إن واقع مديونية السودان الخارجية أصبحت واجهة تحد ماثل أمام خيارات السياسات الاقتصادية.

الشكل (١) الديون الخارجية في السودان خلال الفترة (1992-2014)



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات بنك السودان المركزي  
يلاحظ من الشكل (١) الزيادة المستمرة في المديونية الخارجية، وتعزى هذه الزيادات إلى تذبذب وضعف حصيلة الصادرات التي تعتمد على السلع الأولية، عدم استقرار أسعار الصرف وسياسات الصادر، عدم وجود خطة طموحة للتصنيع وتصدير السلع، ضعف المدخرات المحلية، إزدياد العجز في ميزان المدفوعات، سوء استخدام القروض وسوء إدارة الدين الخارجي، وهشاشة سياسات التنمية - بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية والبشرية، وعدم الاستقرار السياسي والصدمات الخارجية خاصة المواقف السياسية.

ويلاحظ أيضاً تزايد الفوائد الجزائية بصورة مذهلة في الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٠م) ونتيجة لهذه الشروط القاسية ارتفعت المديونية من (٢٠,٥) مليار دولار في عام (٢٠٠٠م) إلى (٢٥,٧) مليار دولار أمريكي بنهاية عام (٢٠٠٣م) ثم قفزت إلى (٢٧,٤) مليار دولار أمريكي بنهاية عام (٢٠٠٥م) بزيادة ٨,٧٪ مقارنة مع عام (٢٠٠٣م) ساعد على ذلك كله ضعف مقدرة السودان على السداد مما أدى إلى تفاقم المديونية.

خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٠) وضعت إستراتيجية عامة لمعالجة الديون الخارجية للسودان تناولت الآتي:

- ١- التركيز في المعالجة على الإطار المطروح من قبل صندوق النقد الدولي.
- ٢- التأكيد على التزام السودان بسداد الديون الخارجية.

٣- تجنب أي معالجات فردية مع الدول والشركات.

٤- الاستمرار في المعالجة مع الصناديق.

٥- عدم الدخول في أي التزامات جديدة إلا في حالات استثنائية والالتزام بسدادها.

٦- العمل على تحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية الجديدة.

٧- دفع العمل السياسي للمساعدة باتجاه لإلغاء الديون خاصة فيما يتعلق بالسلام.

٨- تم حصر الديون الخارجية وتحليلها وتصنيفها وربط مؤشراتها لاستدامة الدين، وفي هذا الخصوص تم تشكيل لجنة لتنظيم عمليات الاقتراض الخارجي بهدف إدارة عمليات الاقتراض ووضع سقف محددة له بجانب وضع أسس ومعايير لتقييم عروض التمويل توطئة لمعالجة الدين الخارجي والعمل على الاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون من خلال إعداد إستراتيجية تخفيض الفقر.

### ثالثاً: أسباب تراكم الديون الخارجية في السودان

هنالك أسباب كثيرة لتراكم الديون الخارجية في السودان ، منها أسباب محلية وأخرى خارجية ومنها أسباب إدارية وسياسية ومن أهمها ما يلي:

١- ضعف الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الممولة من الديون الخارجية.

٢- ضعف القدرة التنفيذية للمشروعات الممولة بالدين الخارجي.

٣- المشاريع الممولة من الدين الخارجي لم تساهم في خدمة سداد الدين.

٤- تنامي أوجه الصرف الحكومي مقارنة مع الموارد المتاحة.

٥- تعدد نوافذ التعامل مع الدين الخارجي.

٦- عدم التقييد بالأسس السليمة لتقييم شروط الاقتراض الخارجي.

٧- ضعف إدارة الموارد الاقتصادية.

٨- تصاعد أسعار الفائدة والفوائد الجزائية للقروض التجارية.

٩- عدم استقرار السياسات المالية والنقدية.

١٠- عدم وضوح سياسة الاقتراض من الخارج.

بصفة عامة فإن مشكلة الديون الخارجية على السودان تمثل خلل من نواحي عديدة ويحتاج إلى مراجعة شاملة لتحديد المسارات الصحيحة لاستخداماتهم دعومة بدراسات فنية واقتصادية واقعية.

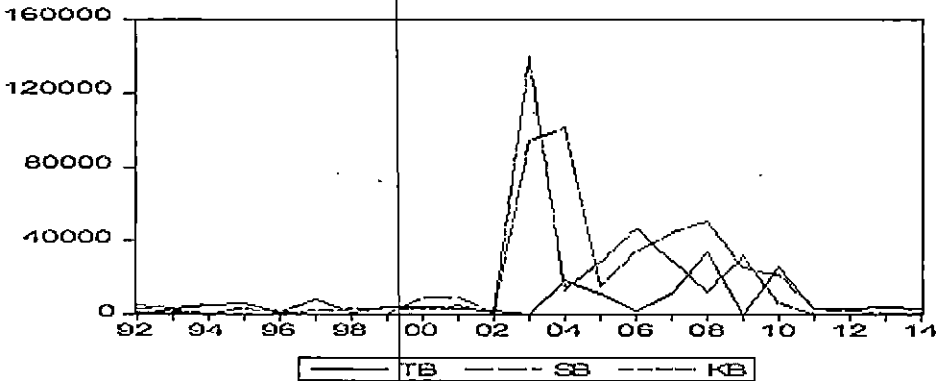
## رابعاً: آثار تراكم الديون الخارجية في السودان

يمكن صياغة آثار تراكم الديون الخارجية في السودان في النقاط التالية :

- ١- سوء إدارة الديون الخارجية وسوء استغلالها ساهم في الضغط على الموارد المحلية بشكل كبير مما ترتب عليه اللجوء إلى تمويل الموازنة العامة بالعجز.
- ٢- ازدياد نسب الفائدة التعاقدية ونسب الفوائد الجزائية للديون المتراكمة مما رفع نسب السداد من الموارد المحلية والتي بدورها ساهمت في خفض الصرف التنموي على مشاريع ذات الأولوية ورفعت معدلات الفقر.
- ٣- ساهم تراكم الديون الخارجية في تشويه علاقة السودان مع العالم الخارجي.
- ٤- ساهم في تقليل فرص التعامل مع الأسواق المالية العالمية.
- ٥- شح تدفق العملات الأجنبية مقارنة بالطلب عليها أجبر على تخفيض قيمة عملتها المحلية.
- ٦- أخطر الآثار لتراكم الديون الخارجية هي خلق بيئة غير مواتية للاستثمارات الأجنبية بجانب العجز في الحصول على قروض وتسهيلات بشروط ميسرة مما أسهم في إبطاء النمو الاقتصادي للسودان وبالتالي الحرمان من فرص المبادرات الدولية المطروحة لمعالجة عبء المديونية.
- ٧- أدى تراكم الديون الخارجية إلى إعلان صندوق النقد الدولي أن السودان دولة غير متعاونة، ترتب على ذلك توقف كل المؤسسات ذات الصلة بالصندوق من التعامل مع السودان.

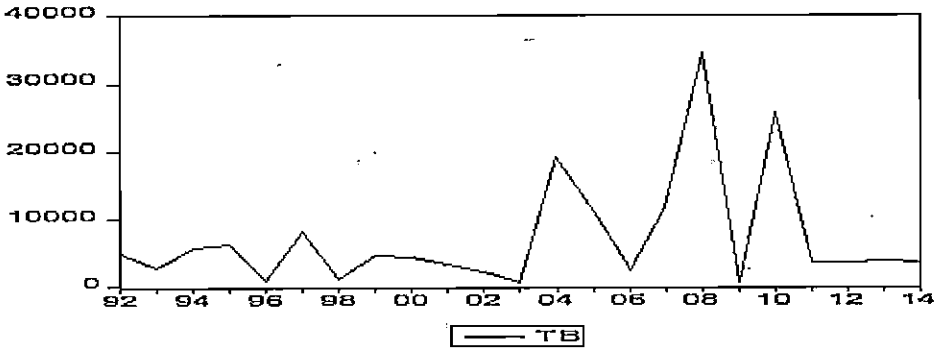
## خامساً: تطورات ميزان المدفوعات في السودان

الشكل (٢) أداء الموازين الفرعية لميزان المدفوعات في السودان في الفترة (٢٠١٤) ١٩٩٢م) - مليون دولار



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات بنك السودان المركزي

الشكل (٢) الموقف الكلي لميزان المدفوعات في السودان في الفترة (٢٠١٤ \_ ١٩٩٢م)  
- مليون دولار



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات بنك السودان المركزي  
يلاحظ من الجدول رقم (٦) العجز في ميزان المدفوعات إلا في الأعوام من ١٩٩٩  
وحتى ٢٠٠٥، حيث انخفض من ٤٢٢،٥٦ إلى ١٩٨ إلى وأستمر التحسن في الموقف  
الكلي في ميزان المدفوعات في الأعوام الأخيرة نسبة لصادرات البترول.  
ويمكن توضيح أن هنالك عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في السودان  
نتيجة للعوامل الهيكلية وبعض سياسات الصادرات والواردات، مما يقلل من حظوظ  
السودان في ظل التنافسية العالمية، خصوصاً أن:

- ١- طبيعة الصادرات السالعية السودانية التي توصف بأنها سلع أولية تعتمد على الظروف الطبيعية وتقلبات المناخ، وبالتالي هي سلع غير مرنة في الأسواق العالمية لانحسار الطلب عليها، مثال فرصة شركة الصمغ العربي أسعار عالية عليه بالخارج، مما دفع المستوردون لإيجاد بدائل لهذه السلعة، وبالتالي انخفضت أسعار الصمغ العربي عالمياً.
- ٢- الندرة في النقد الأجنبي: حيث انعكست على ندرة قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج المستوردة، مما أدى لضعف الإنتاجية في معظم المشاريع الزراعية وبالتالي انخفضت الصادرات.
- ٣- إن البنوك التجارية تقوم باتفاق مبدئي لتصدير أي سلعة للخارج، ثم أخذ الموافقة من بنك السودان لكن هذا الإجراء قد يأخذ أياماً طويلة، مما أضعف مقدرة هذه البنوك التمويلية للتصدير كما أدى إلى عدم تشجيع المصدر على الاستمرار في عمليات الصادرات.
- ٤- إن احتكار الحكومة لعدد من الصادرات الرئيسية كالقطن والصمغ العربي

والحبوب الزيتية عبر الشركات والمؤسسات حرم كثير من المصدرين من الاستفادة من تصدير هذه السلع واتجهوا إلى تصدير سلع تقل أهمية من تلك السلع، وخاصة أن الحكومة من وقت لآخر تقوم بحظر تصدير السلع بمبررات تتعلق بالوضع الاستهلاكي الداخلي لهذه السلع مثل الذرة وأمبار البذرة، ثم ترفع الحظر مرات أخرى، الأمر الذي أفقد السودان بعض أسواقه الخارجية ولذلك فإن الإنفتاح الخارجي الذي يقوم على تشجيع الإنتاج المحلي وبالتالي زيادة الصادرات يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في السودان إلى الإمام خاصة بعض تخصيص الموارد لصناعات الميزة النسبية مثل تجارة المنسوجات التي يمكن النفاذ بها إلى الأسواق العالمية بدلاً من تصدير القطن الخام فقط، حيث يستفاد من تخفيف الرسوم الجمركية للدول الأعضاء، وإلغاء الدعم في الدول الصناعية مما يسهل المداخل إلى أسواق البلدان المتقدمة ٢١.

سادساً: دور الأجنبي المباشر في السودان؛

فيما يختص بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في ولايات السودان يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (٤)

جدول (٤) يوضح ترتيب الولايات حسب نسب أعداد المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة والصغيرة

الرقم	الولاية	الصناعات التحويلية
١	الخرطوم	١٨,٩
٢	الجزيرة	١٦,٩
٣	جنوب دارفور	١٣,٤
٤	النيل الأبيض	٦,١
٥	القضارف	٥,٦
٦	سنار	٥
٧	شمال دارفور	٤,٨
٨	نهر النيل	٤,٨

٣,٥	شمال كردفان	٩
٣,٥	الشمالية	١٠
٣,٥	جنوب كردفان	١١
٣,٣	كسلا	١٢
٢,١	غرب كردفان	١٣
٢	النيل الازرق	١٤
١,٦	البحر الاحمر	١٥
١,٥	غرب دارفور	١٦

#### المصدر: المسح الصناعي الشامل

يلاحظ أن المنفذ من المشروعات الأجنبية المصدقة البالغ عددها في العشر سنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠م) حوالي ٥٠٤ مشروعا منفذا من جملة ٢٠٩٤ مشروعا مصدقا بنسبة تنفيذ بلغت حوالي ٢٤%. تصدرت ولاية الخرطوم قائمة الولايات، لذلك لا بد من النظر في آلية لتوجيه الاستثمار الى المناطق الأقل نمواً، كمنح الحوافز الاستثنائية وتضمينها في القانون، منح امتيازات إضافية حسب الميزة النسبية. ولاية الخرطوم لوحدها حظيت بـ ٤١١ مشروعا أجنبيا موزعة حسب القطاعات، القطاع الصناعي ٢٩٥ مشروعا، والقطاع الخدمي ١٠١ مشروعا، والقطاع الزراعي ١٥ مشروعا من أصل ٥٠٤ مشروعا بنسبة ٨١% وتبلغ نسبة المنفذ من المشروعات المصدقة حوالي ٢٠%، هذا يجعلنا نركز على أسباب التذني في عزوف المستثمر الأجنبي عن تنفيذ مشروعاته الاستثمارية المصدقة.

أما المشروعات الأجنبية المصدقة في الولايات الأخرى فهي لا تقارن بولاية الخرطوم، لجاذبيتها التي تتمثل في توفير البنية التحتية والأسواق وغيرها. بلغ عدد المشروعات الأجنبية المصدقة في كل ولايات السودان حوالي ٩٣ مشروعا، تصدرها ولاية الجزيرة ٢٦ مشروعا ونهر النيل ١٤ مشروعا ولاية البحر الاحمر ١١ مشروعا يأتي القطاع الصناعي في المقدمة ٤٨ مشروعا ويليه القطاع الزراعي ٣٤ مشروعا ثم القطاع الخدمي ١١ مشروع ٢٢.

جدول (5) يوضح أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (٢٠١٤-١٩٩٢م) :

السنة	الإستثمار الأجنبي المباشر	السنة	الإستثمار الأجنبي المباشر	السنة	الإستثمار الأجنبي المباشر
١٩٩٢	٠,٠	٢٠٠٠	٣٩٢,٢	٢٠٠٨	١,٥٧١,٩
١٩٩٣	٠,٠	٢٠٠١	٥٧٤,٠	٢٠٠٩	١,٨٧٩,٤
١٩٩٤	٠,٠	٢٠٠٢	٧١٣,٢	٢٠١٠	١,٧٩٣,٢
١٩٩٥	٠,٠	٢٠٠٣	١,٣٤٩,٢	٢٠١١	١,٧٣٤,٤
١٩٩٦	٠,٤	٢٠٠٤	١,٥١١,١	٢٠١٢	٢,٣١١,٥
١٩٩٧	٢,٧	٢٠٠٥	١,٦١٧,١	٢٠١٣	١,٦٨٧,٩
١٩٩٨	٣٧٠,٧	٢٠٠٦	١,٨٧٩,٥	٢٠١٤	١,٢٥١,٣
١٩٩٩	٣٧٠,٨	٢٠٠٧	١,٥٨٩,١		

المصدر: (بنك السودان المركزي).

### المبحث الثالث:

الإطار التحليلي لدراسة أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني في هذا المبحث تم استخدام نموذج قياسي مكون من معادلة واحدة حيث تمثل الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر المتغيرات المفسرة في ميزان المدفوعات المغير التابع وتم جمع البيانات عنها جلال الفترة (٢٠١٤-١٩٩٢م) من مصادر مختلفة لمعرفة أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني. وتم تقدير المعاملات باستخدام طريقة (OLS) عن طريق برنامج الحاسوبي (E-views) كالاتي، حيث أن:

$$LnBOP = a_0 - a_3 InD + a_2 In FDI + Ut$$

BoP = ميزان المدفوعات = الديون الخارجية = FDI = الاستثمار الأجنبي المباشر

معاملت  $Ut = a_0 a_1 a_2$  خطأ عشوائي مستوف شروط طريقة المربعات الصغرى العادية

الشواهد التطبيقية :

للتوضيح النتائج المترتبة على النموذج: أثر الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات السوداني في الفترة (٢٠١٤-١٩٩٢م) باستخدام

برنامج (E-views) تحصلنا على الآتي،

$$InBOP = 12.6 - 8.2 LnDs + 2.8 Ln FDI$$

$$(5.5) \quad (-5.9) \quad (4.6)T$$

$$F = 6.6$$

$$R^2 = 0.79$$

$$DW = 2.35$$

اختبارات القيم التنبؤية للدراسة

اختبار  $F$  وهو يوضح مستوى معنوية النموذج ككل، ونجد أن قيمة ( $F$ ) المحسوبة تساوي  $F_0 = 6.46$  وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية التي تساوي  $F_1 = 2.55$  إذن  $F_0 = 6.46 < F_1 = 2.55$  وهذا يعني أن المتغير التابع ( $TB$ ) غير مرتبط خطياً بالمتغيرات المستقلة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي النموذج صالح ومتجانس إحصائياً.

اختبار  $R^2 =$  يعني القوة التفسيرية للنموذج والذي يوضح مدى تأثير المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج على المتغير التابع، حيث أن  $R^2 = 0.79$  وهذا يعني أن 79% من العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات مضمنة في النموذج يعبر عنها المتغيرات المستقلة بينما 21% عوامل أخرى غير مضمنة في النموذج ويعبر عنها المتغير العشوائي.

اختبار  $T$ ؛ وهو يوضح مدى أهمية المتغير المستقل في النموذج على المتغير التابع، إذن إحصاءات  $t = (-3,35)$  عند مستوى معنوية 1% مما يعني أن الديون الخارجية ذات تأثير جوهري وهام.

أما إحصاءات  $t = (3,47)$  والاحتمال المقابل لها (0,008) نجد أنها أقل من 5% لذلك نقبل

الفرضية التي تنص على أن (تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات إيجابياً)

- اختبار الارتباط الذاتي  $DW$  : وهو يوضح مدى صحة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لذلك توصلنا إلى أنه تمت معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في السلسلة الزمنية حيث أن  $DW = 2,35$  وهذا يعني أن  $P = 0$  أي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج.



## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج

من النتائج المهمة التي تم التوصل إليها الآتي:

١. أن أزمة المديونية في السودان هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة في الواقع الاقتصادي السوداني.
٢. إن مشكلة الديون الخارجية تعاضم بسبب عوامل عديدة بعضها داخلية منها الاعتماد على الديون الخارجية في حل مشاكل التمويل وبالتالي زادت تبعية السودان اقتصادياً إلى الخارج، سوء توظيف الأموال المقترضة، هروب رؤوس الاموال، الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة إضافة إلى العجز المستمر في ميزان المدفوعات. أما العوامل الخارجية فأهمها هي ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً، انخفاض أسعار صادرات المواد الأولية التي تمثل غالبية الصادرات السودانية إضافة إلى سيدة التضخم الركودي.

### ثانياً: التوصيات

#### يوصي البحث بالآتي:

١. ضرورة وضع السياسات وإعداد الدراسات التحليلية ووضع التنبؤات بوجود الفائض بمعدل النمو لكي يعكس الحالة الاقتصادية للدولة هل هي فائض أم عجز.
٢. وضع برنامج إصلاح هيكلي واقتصادي يستهدف إزالة التشوهات في الاقتصاد وقادر على جذب وثقة واحترام الدوائر الاستثمارية عن طريق إثبات جدية الدول في السير قدماً نحو تحقيق نمو مستدام. إذ من الصعب جداً أن تنال أية احترام وثقة من الدوائر الدولية وبالتالي تكون مؤهلة لنيل المساعدات المالية في ظل أداء اقتصادي ضعيف يتسم بالتشوهات والاختناقات والحلول في التوازن الداخلي.
٣. العمل على تطوير أنشطة زراعية وصناعية جاذبة للاستثمار.
٤. الاستفادة من علاقات السودان الخارجية المميزة مع بعض الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الصديقة لضمان توفير القروض واستخدامها بعناية في تطوير المشاريع الإنتاجية مع حسن إدارتها وضبطها مالياً.
٥. ضرورة وضع وتطبيق السياسات الاقتصادية بالتنسيق مع نظيراتها الخارجية وذلك وفق الدراسات والتنبؤات الدقيقة.

## المصادر والمراجع :

- ١- عثمان إبراهيم السيد - الاقتصاد السوداني-٢٠٠٢م
- ٢- حسام داؤد، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، مبادئ الاقتصاد الكلي دار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان - سنة ٢٠٠٠م
- ٣- حمزة طايبي - أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية - رسالة ماجستير علوم اقتصادية - جامعة الجزائر - سنة ٢٠٠٨م.
- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي - المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط - عائق أمام التنمية الأورو-متوسطة - الدورة العامة الخامسة عشر- الجزائر- مايو- سنة ٢٠٠٠م.
- ٤- علي عبد الفتاح أبو شرار - الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات - دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - الأردن - سنة ٢٠٠٦م .
- ٥- عمران عباس يوسف عبد الله - العولمة واقتصاد السودان - دار عزة للنشر والتوزيع السودان - سنة ٢٠٠٨م.
- ٦- محمد السعدوني- جامعة بشار- الجزائر- الموقع Saadouni-Mohamed @ yahoo - fr
- ٧- محمود حسن حسنى - النقود والتمويل الدولي - سنة ٢٠٠٧م.
- ٨- علي عبد الفتاح أبو شرار - الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات - دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - الأردن - سنة ٢٠٠٦م .
- ٩- لبنى السمانى الطيب - أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان - بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير- جامعة بخت الرضا - سنة ٢٠١١م.
- ١٠- عبد الوهاب عثمان - منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان - مطابع العملة - سنة ٢٠٠٢م.
- ١١- محمد السعدوني- جامعة بشار - الجزائر - الموقع Saadouni - Mohamed @ yahoo - fr
- الموقع : tahabamkar @ yahoo.com - TahaBamker - ادروب، ١٩٨٨م
- ١٢- أميرة حسب الله - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة - سنة ٢٠٠٥م.

- ١٣- عمران عباس يوسف — علي محمد زين — الاستثمار في السودان والرؤيا المستقبلية في ولاية النيل الأبيض — سنة ٢٠١٢ م.
- ١٤- عثمان إبراهيم السيد — الاقتصاد السوداني — مطابع العملة - ٢٠٠٢ م  
بنك السودان المركزي — أعوام مختلفة.
- ١٥- عمران عباس يوسف عبد الله — العولة واقتصاد السودان — دار عزة للنشر والتوزيع السودان. ٢٠٠٨ م.
- ١٦- عمران عباس يوسف عبد الله — العولة واقتصاد السودان — دار عزة للنشر والتوزيع السودان — سنة ٢٠٠٨ م.
- 17- Mutasim Ahmed Abdelmawla, The Impact of External Depts on Economic Growth: An Empirical Assessment of the Sudan: 1978- 2001, EASSRR, Vol. XXI, No.2, (June 2005 .
- ١٩- عادل عبد العزيز الفكي - يوليو ٢٠٠٤ م — موضوع عن الاقتصاد السوداني - مجلة الاقتصادي.
- ٢٠- عمران عباس يوسف وعلي محمد زين — الاستثمار في السودان والرؤيا المستقبلية في ولاية النيل الأبيض — سنة ٢٠١٢ م.